تعريفات المدينة والثقافات الحضرية

يركز البحث في الثقافات الحضرية بطبيعة الحال على المؤسسة المميزة لها، وهي المدينة، وأنماط الحياة أو الأشكال الثقافية التي تنشأ داخل المدن. لقد تقدم البحث الحضري تدريجيًا نحو تصور للمدن والثقافات الحضرية خالٍ من التعصب الإثني، ويحظى بصلاحية واسعة عبر الثقافات والتاريخ.

حتى منتصف القرن العشرين، كانت تصورات المدينة غالبًا ما تتعامل مع شكل واحد فقط كالصحيح أو النموذجي. على سبيل المثال، جادل هنري بيرين في كتابه "المدن في العصور الوسطى" (1925) بأن هناك سمتين أساسيتين لتطور الثقافة الحضرية: طبقة برجوازية أو وسطى تعتمد على التجارة من أجل كل من الثروة والاستقلال السياسي عن قوى الإقطاع غير الحضرية؛ وتنظيم جماعي للمواطنين الحضريين يخلق التكامل البلدي اللازم لتحرير المدينة من سيطرة الإقطاعيين المحليين أو السلطات الدينية. وعلى الرغم من أن هذه الصياغة كانت كثيرًا ما تؤخذ كتعريف عام للمدينة والثقافة الحضرية (مما أوجد الفكرة السائدة بأن المدن يجب أن تؤدي وظائف تجارية)، إلا أن صياغة بيرين كانت ناقصة لأنها اعتبرت فقط المدينة الأوروبية في العصور الوسطى وثقافة البرجر فيها نموذجًا للمدينة "الحقيقية."

قدم ماكس فيبر في كتابه "المدينة" (1921) تعريفًا آخر للمدينة، مشابهًا لتعريف بيرين، حينما ميز بين "الحضرية الغربية" و"الحضرية الشرقية". وفقًا لفيبر، تحدد خمس خصائص المجتمع الحضري: يجب أن يمتلك (1) تحصينات، (2) سوقًا، (3) نظامًا قانونيًا ومحكمة خاصة به، (4) جمعية للمواطنين الحضريين تخلق شعورًا بالكيان البلدي، و(5) استقلالًا سياسيًا كافيًا للسماح للمواطنين باختيار حكام المدينة. كان فيبر يعتقد أن المدن الشرقية نادرًا ما تحقق هذه الصفات الأساسية لأن الهويات العائلية أو القبلية أو الطائفية تمنع السكان الحضريين من تشكيل مجتمع حضري موحد قادر على مقاومة السيطرة الحكومية. حتى فيما يتعلق بالمدن الغربية، فإن تعريف فيبر يستبعد تقريبًا جميع المدن ما قبل الحديثة، لأن الاستقلال الحضري الذي طالبه كان موجودًا فقط في شمال أوروبا وإيطاليا، وحتى هناك، لفترات قصيرة فقط في نهاية العصور الوسطى. وكانت النتيجة تصورًا محدودًا جدًا للثقافات الحضرية، مما جعل من الصعب جدًا توليد فهم صالح عبر الثقافات.

في أربعينيات القرن العشرين، تصور روبرت ريدفيلد، المتأثر بشدة بلويس ويرث وأعضاء مدرسة شيكاغو لعلم البيئة الحضرية، أن البيئة الحضرية بطبيعتها غير شخصية، ومتنوعة، وعلمانية، ومفككة. في نموذج "المجتمع الشعبي" الذي عرضه في مقاله "المجتمع الشعبي"، قارن ريدفيلد صورة الحياة في المدينة بصورة المجتمع الشعبي، الذي وصفه بأنه صغير، مقدس، شخصي للغاية، ومتجانس. افترض أنه مع انتقال الأفراد من المجتمع الشعبي إلى المدينة أو تحول المجتمع بأكمله نحو ثقافة أكثر تحضرًا، ستحدث انهيارات في التقاليد الثقافية. يعاني الأفراد والمجتمعات الحضرية من التفكك الثقافي، ويزداد لديهم معدل المشكلات الاجتماعية مثل الطلاق، والإدمان على الكحول، والجريمة، والشعور بالوحدة.

اعتمد تصور ريدفيلد للمدينة على الأبحاث الحضرية التي أُجريت بواسطة علماء الاجتماع في المدن الصناعية الأمريكية، وخصوصًا في شيكاغو. وقد افترض بشكل إثني أن نتائج تلك الأبحاث يمكن تعميمها على جميع الثقافات الحضرية. أظهرت الأبحاث اللاحقة أن هذا التصور كان في نواحٍ كثيرة خاطئًا حتى بالنسبة للمدن الصناعية الأمريكية نفسها. ورغم كونه عمومًا متحيزًا إثنيًا وغير كافٍ خصيصًا للمدن الأمريكية، إلا أن هذا التصور ما زال مسيطرًا على الكثير من التفكير الشعبي، الذي يرى المدن، في كل الثقافات والأزمنة، كمراكز للبوهمية، والتجريب الاجتماعي، والمعارضة، والانحلال الاجتماعي، والجريمة، والحالات المشابهة—سواء أكانت إيجابية أم سلبية—والتي تنتج عن انهيار اجتماعي.

في الخطوة التالية نحو فهم عابر للثقافات للمدن، تحدى جيديون سيوبيرج (في كتابه "المدينة ما قبل الصناعية، الماضي والحاضر"، 1960) هذا التصور الضيق والمتعصب ثقافيًا للثقافة الحضرية. فقد قسم مراكز المدن العالمية إلى نوعين: المدينة ما قبل الصناعية والمدينة الصناعية، والتي ميزها بناءً على الاختلافات في المستوى التكنولوجي للمجتمع. وفقًا لسيوبيرج، توجد المدن ما قبل الصناعية في المجتمعات التي تفتقر إلى التكنولوجيا المتقدمة، حيث يشكل العمل البشري والحيواني الأساس للإنتاج الاقتصادي. تهيمن المدن الصناعية على الدول الحديثة في غرب أوروبا وأمريكا، حيث توسع مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري والطاقة الذرية الإنتاجية الاقتصادية بشكل هائل. بالنسبة لسيوبيرج، تختلف الثقافة الحضرية ما قبل الصناعية اختلافًا واضحًا عن نظيرتها الصناعية: فقد كانت أحياء المدينة ما قبل الصناعية متماسكة بشدة عبر روابط شخصية من حيث العرق والطائفية؛ كما حافظت على روابط أسرية قوية، وكانت قلة الاضطرابات الاجتماعية واضحة؛ وكانت الكنائس أو المؤسسات المقدسة الأخرى تهيمن على أفق المدينة وكذلك على المعتقدات الثقافية للمكان الحضري؛ وكان الوظيفة الحضرية الرئيسية هي الإدارة الإمبراطورية أكثر من الإنتاج الصناعي.

رغم أن تصور سيوبيرج لنمط حضري ما قبل الصناعي كان تحسنًا كبيرًا على التعريفات الحضرية السابقة، إلا أنه عانى أيضًا من التعميم المفرط. فقد جمع سيوبيرج ثقافات حضرية مختلفة بشكل ملحوظ في نوع حضري ما قبل صناعي موحد غير مميز — على سبيل المثال، جمع بين مدن الإمبراطوريات القديمة والأماكن الحضرية الحديثة في العالم الثالث. أما الثقافات الحضرية السابقة التي لم تتناسب بسهولة مع تصور سيوبيرج، مثل المدن المستقلة ذاتيًا (الحاكمة ذاتيًا) في أوروبا الحديثة المبكرة، فقد اعتُبرت متغيرات مؤقتة وغير شائعة من نوعه ما قبل الصناعي بدلاً من كونها أنواعًا مهمة من الثقافة الحضرية.

في مقالتهما "الدور الثقافي للمدن"، حاول روبرت ريدفيلد وميلتون سينغر تحسين جميع التصورات السابقة للمدينة، بما في ذلك التصور الذي استخدمه ريدفيلد نفسه في نموذجه للحضر الشعبي، من خلال التأكيد على الأدوار الثقافية المتغيرة التي تلعبها المدن داخل المجتمعات. حدّد ريدفيلد وسينغر دورين ثقافيين للمدن تقوم بها جميع الأماكن الحضرية، رغم اختلاف درجات شدتها وتفصيلها. المدن التي يكون دورها الثقافي الأساسي هو بناء وترميز تقاليد المجتمع تؤدي وظائف "أرثوجينية". في مثل هذه الثقافات الحضرية، يقوم كوادر المثقفين بتفسير وترشيد "التقليد العظيم" للثقافة من أجل المجتمع بأكمله. الرسالة الثقافية المنبثقة من دلهي، باريس، واشنطن العاصمة، وغيرها من عواصم الإمبراطوريات الكلاسيكية أو الدول الحديثة تعمل على شرح وحماية التراث الثقافي. بالمقابل، المدن التي يكون دورها الثقافي الأساسي "هتروجيني"، كما عرّفه ريدفيلد وسينغر، هي مراكز للتغير التقني والاقتصادي، وتعمل على خلق وإدخال أفكار جديدة، وكوزمولوجيات، وممارسات

اجتماعية إلى المجتمع. في مدن مثل لندن، مرسيليا، أو نيويورك، يتحدى المثقفون الطرق القديمة، ويشككون في التقاليد الراسخة، ويساهمون في جعل هذه المدن مراكز ثقافية مبتكرة.

واصل بول ويتلي في كتابه "محور الأرباع الأربعة" (1971) اهتمام ريدفيلد وسينغر بالدور الثقافي للمدن داخل مجتمعاتها، حيث اعتبر الشكل الأولي للثقافة الحضرية مركزًا احتفاليًا أو مركز عبادة ينظم ويسيطر على منطقة ريفية محيطة من خلال ممارساته المقدسة وسلطته. ووفقًا لويتلي، أضيف إلى هذا الدور الثقافي الحضري الأصلي لاحقًا البروز الاقتصادي والسلطة السياسية. وأكد ويتلي، متبعًا ريدفيلد وسينغر، أن أي تصور للثقافة الحضرية يجب أن يكون مستندًا إلى الدور الثقافي للمدن في مجتمعاتها؛ ويجب أن تعالج الأبحاث كيف ينظم هذا الدور الثقافي الحضري المعتقدات والممارسات في الثقافة الأوسع خارج حدود المدينة، وبالتالي كيف يستلزم هذا الدور الثقافي الحضري أنماط حياة معينة وتجمعات اجتماعية (أشكال ثقافية) في المدينة.

ابتداءً من سبعينيات القرن العشرين، أحدث ديفيد هارفي (العدالة الاجتماعية والمدينة، 1973)، ومانويل كاستيلز (سؤال المدينة، 1977)، وغيرهم من العلماء المتأثرين بالماركسية تحولًا كبيرًا في تصور الأدوار الثقافية الحضرية. وعلى الرغم من أنهم عملوا بشكل رئيسي على مدن في الثقافات الرأسمالية المتقدمة، فإن منهجهم كان ذا صلة واسعة. فبدلاً من النظر من المدينة إلى الثقافة الحضرية ككل، تصور البحث الجديد المدينة كنقطة نهاية للأدوار الثقافية التي تنبع من الثقافة الأوسع أو حتى النظام العالمي. على سبيل المثال، ربط هارفي التغيرات الكبرى في أنماط الحياة الحضرية الأمريكية بالثقافة الحضرية للرأسمالية المتقدمة: إذ بالنسبة له، تطور الضواحي نتج عن تعزيز الرأسمالية لأنماط استهلاكية جديدة في مصلحة الربح. ورأى كاستيلز أن المدينة هي ساحة للصراعات الاجتماعية التي تنبع في النهاية من الانقسامات الطبقية داخل المجتمع الرأسمالي.

لم يتعارض هذا البحث الماركسي مع التركيز السابق على المدينة كمصدر للأدوار الثقافية، بقدر ما جاء ليكمله. إن دراسة الأدوار الثقافية للمدن يجب أن تشمل ليس فقط المعتقدات والممارسات الثقافية المنبثقة من المدن، بل أيضًا الأشكال الثقافية التي تتطور داخل المدينة نتيجة لتأثير الثقافة الحضرية عليها. وبهذه الطريقة، يمكن للبحث العلمي تقديم تصور صالح عبر الثقافات والتاريخ للمدن، وأشكالها الثقافية، والثقافات الحضرية التي تتشكل فيها.

أنواع الثقافات الحضرية

تعتمد التصنيفات التالية للثقافات الحضرية على تصور المدن كمراكز لأداء الأدوار الثقافية التي توجد فقط في المجتمعات ذات المستوى الدولة. هذه المجتمعات، خلافًا للثقافات غير الحضرية التي نوقشت سابقًا، تتميز بوجود تفاوتات في الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية، حيث يظهر التفاوت الاقتصادي عادة من خلال الانقسامات الطبقية، ويظهر التفاوت السياسي من خلال مؤسسات متخصصة للسيطرة الاجتماعية (نخبة حاكمة، وإدارات حكومية). ولأن المدن لا توجد في المجتمعات التي تفتقر إلى تنظيم الدولة، فإن مصطلحي "الثقافات الحضرية" و"المجتمعات ذات المستوى الدولة" مرتبطان ارتباطًا وثيقًا — حيث يركز الأول على أنماط المعتقد، بينما يركز الثاني على التنظيم الاجتماعي في هذه المجتمعات.

تختلف المجتمعات ذات المستوى الدولة في طبيعة ومدى التفاوتات الاقتصادية والسياسية، وتفسر هذه التفاوتات التنوع في أنواع الثقافات الحضرية والأدوار الثقافية التي تبرز أدناه. تدل التسمية لأنواع الثقافات الحضرية على الدور الثقافي السائد الذي تلعبه المدن في هذه الثقافة الحضرية — مثل "المدينة الطقسية" أو "المدينة الإدارية". ومن الواضح أن المدن في أي مجتمع تجمع بين مقدار من الدور الطقسي مع الوظائف الإدارية. إلا أن المنطق وراء هذه التسميات المستخدمة أدناه هو أنه في ظل تركيبات معينة من التفاوتات، تظهر ثقافات حضرية معينة وتتسم أدوار ثقافية محددة للمدن بها. فمثلاً، تصف تسمية "المدينة الإدارية" الدور الثقافي الرئيسي (لكن ليس الحصري) الذي تلعبه المدن في الإمبراطوريات الزراعية، في حين تمثل "المدن الصناعية" الدور الحضري الثقافي السائد في دول الرأسمالية الحديثة.

يرسم التصنيف أدناه تمييزًا رئيسيًا بين الثقافات الحضرية التي وجدت قبل تطور النظام الرأسمالي العالمي في القرن السادس عشر وتلك التي ظهرت بعده. قبل تطور النظام الرأسمالي العالمي، لم تكن المجتمعات ذات المستوى الدولة متكاملة ضمن علاقة اقتصادية غير متكافئة. أدى ظهور النظام الرأسمالي العالمي إلى اقتصاد عالمي متخصص، حيث تمثل بعض هذه المجتمعات النواة، في حين تمثل مجتمعات أخرى الطرف التابع اقتصاديًا، وغالبًا سياسيًا. قبل النظام العالمي، اختلفت الثقافات الحضرية بشكل رئيسي على أساس الاختلافات الداخلية في التفاوت السياسي والاقتصادي. أما بعد ظهور النظام العالمي، فقد اختلفت الثقافات الحضرية أيضًا تبعًا لموقعها إما في النواة أو في الطرف.

الثقافات الحضرية قبل النظام الرأسمالي العالمي

المدينة الطقسية

تمثل المدن الطقسية أقدم أشكال المراكز الحضرية، حيث كانت المدينة مركزًا لأداء الطقوس وللتركيب الأرثوجيني والمحافظة على تقاليد المجتمع. كان الطقس الدور الثقافي الرئيسي لهذه المدن، ومن خلال أداء الطقوس في المكان الحضري، كانت المناطق الريفية ترتبط معًا بروابط من الاعتقاد المشترك والأداء الثقافي.

تتوافق الأشكال المبكرة للتمدن في حضارات العالم القديم وميز وأمريكا، والتي يشير إليها ويتلى بـ "مراكز العبادة"، مع نوع المدينة الطقسية. ويمكن أيضًا استقاء أمثلة أخرى للمدن الطقسية من إثنوغرافيات الثقافة الحضرية لشعوب السواري في جنوب شرق إفريقيا، وداهوميه في غرب إفريقيا، وبالي قبل الاحتلال الهولندي. في معظم مناطق العالم، حلت هذه الثقافة الحضرية سريعًا محلها أنواع أكثر تعقيدًا.

كانت المدن الطقسية موجودة في ثقافات حضرية وُصفت بـ "الدول التقسيمية" أو "الدول البدائية". وكانت هذه الدول ذات تطوير ضئيل في الطبقية الاجتماعية والقمع السياسي. وعلى الرغم من أن للدول التقسيمية حكامًا، مثل السلالة الحاكمة أو الكهنوت، إلا أن السيطرة على الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى بقيت في أيدي العشائر أو السلالات أو مجموعات القرابة خارج نطاق سلطة الحكام. وبالتالي، كانت السلطة السياسية والثروة الاقتصادية موزعة على نطاق واسع.

كان اللامركزية السياسية المحدودة والتنسيق الاقتصادي يعنيان أن وظائف الطقوس، والمكانة، والهيبة للدولة كانت بارزة للغاية. وكان حكام الدول التقسيمية يمثلون تجليات رمزية للعبادات الملكية الخارقة للطبيعة أو الطقوس المقدسة. هم — ومحاكمهم ومعابدهم — قدموا نموذجًا للنظام السياسي السليم والهيكل الطبقي الذي كان يُلتزم به في جميع أنحاء الدولة التقسيمية التي كانت مترابطة بشكل ضعيف. ومن خلال الرهبة التي أثاروها، كانوا يستخرجون هدايا من السكان الريفيين (sustain) للحفاظ على انتخابهم الملكي أو الكهنوتي.

تركزت الأشكال الثقافية للمدن الطقسية على مراكز العبادة، مجمعات المعابد، أو المحاكم الملكية التي هيمنت على فضائها المادي وعرّفت دورها الحضري. وباعتبارها مساكن الحكام، جسدت المدينة الطقسية مكانياً دور القداسة والطقوس في تعريف الثقافة الحضرية. كان السكان اليوميون في المدينة يتكونون من أولئك المرتبطين بالمحكمة أو المعبد عن طريق العائلة، والواجبات الرسمية، أو الحرف والتخصصات الطقسية؛ وفي الأوقات الاحتفالية، كان سكان المناطق الريفية المحيطة يتدفقون

مؤقتًا لزيادة عدد السكان الحضري ويقدمون القرابين، الاحتفالات المقدسة، الولائم، الجنازات، والتكليفات شكلت حياة المدينة، مما جعلها مقدسة وجماعية وشخصية في آن واحد.

كانت المدينة كمركز طقسي سببًا في تعزيز التضامن بين الريف والمدينة. نظرًا لأن السلطة والثروة في الدولة التقسيمية كانت موزعة وليست مركزة في المدينة، لم يكن هناك عداء جوهري بين الريف والمدينة. ونتيجة لذلك، كانت الرسالة الأرثوجينية للتقليد والقداسة التي تبثها المدينة في جميع أنحاء الثقافة الحضرية ذات تأثير موحد، مما شكّل رباطًا قويًا بين الريف والمدينة.

المدينة الإدارية

مثل المدن الطقسية، كانت المدن الإدارية مساكن حكام الدولة. وكان دورها الثقافي الرئيسي هو أن تكون مركزًا لإدارة الدولة. حيث كانت المكاتب والمسؤولون الحكوميون يتواجدون في المدينة، من حيث يمارسون السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادي للمناطق الريفية المحيطة بطريقة غير معروفة في المدن الطقسية. كما أن المدن الإدارية تتميز بتعقيد ديموغرافي

واجتماعي مختلف نوعيًا. فهي تحتوي على تجمعات سكانية كبيرة وكثيفة، وغالبًا ما تكون متنوعة عرقيًا، وبمهن متنوعة heterogeneous. وكانت هذه المدن نقاطًا مركزية للاتصالات والنقل، ومراكز للتجارة، والحرف، والوظائف الاقتصادية الأخرى للريف المحيط.

ظهرت المدن الإدارية في الإمبراطوريات الزراعية، وهي مجتمعات ذات مستوى دولة ترتبط بالحضارات المبكرة للهندوس والمسلمين في الهند، والصين، ومصر، وكذلك في الشرق الأوسط المملوكي، واليابان في فترة توكوغاوا، واليونان الإسكندرانية، وغيرها من الدول الإقليمية الواسعة قبل ظهور النظام الرأسمالي العالمي. كان لهؤلاء الحكام سلطات سياسية كبيرة استخدموها للحفاظ على مستوى عالٍ من التفاوت في الثروة بين النخبة الحاكمة والمنتجين الأساسيين، وهم الفلاحون.

استند هذا النوع من الثقافة الحضرية إلى مدى فعالية السيطرة الاستغلالية للدولة على إنتاجية الفلاحين الزراعية من أجل الحفاظ على النخبة. وكان الدور الثقافي الحضري الإداري الوسيلة الرئيسية لهذا الغرض.

جمعت المدينة الإدارية بين الوظائف والمؤسسات السياسية والاقتصادية والنقل والاتصالات اللازمة لهذا الاستغلال الريفي. فكما كانت النخبة الحاكمة تستغل الفلاح، كانت العمارة المزخرفة والأعمال العامة الضخمة في المدينة الإدارية تقوم في النهاية على ما يُستخرج من حقول الأرز لدى المزارع الياباني أو حقول القمح لدى الفلاح الهندي. كما نشأت في المدينة تجمعات حضرية حولت الثروات التي تُحصّل من الريف إلى أسلوب حياة مترف للنخبة الحاكمة المقيمة في المدينة: من حرفيين وفنانين بمستويات شهرة مختلفة. وقد أدى ذلك إلى نشوء طبقة الفقراء في المدينة، وغالبًا ما ظهرت مؤسسات تهدف إلى حكمهم والسيطرة عليهم، مثل الحكومات البلدية. كما كان التجار ضروريين لتحويل مدفوعات الحبوب من الفلاحين إلى أموال نقدية. وكانت المدن الإدارية تحاول غالبًا تقييد ثروة التجار الحضريين خوفًا من أن تُترجم هذه الثروات إلى سلطة سياسية.

مع تزايد الروابط بين الدولة القسرية والفلاح المضطهد (أي مع زيادة التفاوت بينهما)، أصبحت الممارسات الثقافية الحضرية (للنخبة) أكثر انفصالًا عن تلك الخاصة بالريف. إذ تركزت في المدينة درجة عالية من التطور والتفصيل في العادات والأيديولوجيا التي ميزتها عن الريف، الذي أصبح يُعرف الآن بأنه ريفي. وبجانب الفخامة والعمارة الضخمة والجمال التي ميزت عمارة المدينة الإدارية، والترفيه النخبوي، والأشكال الثقافية العامة التي تختلف عن الريف، كانت هناك أيضًا فقر مدقع في أحياء الحرفيين والخدم في المدينة.

امتلكت المدينة الإدارية بعض الخصائص التي تُنسب عادة إلى المدن: فهي مكان للتفصيل الثقافي والبناء الضخم، ومستودع للثروة الكبيرة ولكن أيضًا للفقر الواسع، ومكان متنوع سواء من حيث المهن أو الهويات النسبية القائمة على العرق أو الدين أو الطائفة أو العرق. لكنها لم تكن مفككة أو غير شخصية. فقد شكلت العائلة، والنقابات، والجماعات العرقية الولاءات التي عرفت الوحدة الأساسية للممارسة الثقافية الحضرية، وهي الحيّ، الذي كان يعمل للطبقة غير النخبوية في المدينة بتماسكات مشابهة لتلك الموجودة في القرية الفلاحية.

المدينة التجارية

ظهرت المدن التجارية في الهوامش الجغرافية أو في أوقات انحلال الإمبراطوريات الزراعية — مثلما حدث في أوروبا في العصور الوسطى والحديثة المبكرة، بعد أن حل الإقطاع اللامركزي بالكامل محل الإمبراطورية الرومانية. وهذا النوع الحضري هو شكل متباين ظهر تحت ظروف معينة في الثقافات الحضرية التي احتوت أيضًا على مدن إدارية. كانت علاقات المدينة التجارية مع الثقافة الأوسع منفصلة، بخلاف المدينة الإدارية التي كانت داعمة. ظهرت طبقة من التجار الأقوياء والأثرياء الذين لم يكونوا خاضعين بالكامل لحكام الدولة في هذه المدن، وإذا تُركوا دون رقابة، كانوا قادرين على أن يصبحوا أقوياء بما يكفي لتحدي حكام الدولة بفعالية. كانت هذه الطبقة التجارية، والمدن التجارية التي احتلوها، تعتمد في ثروتها واستقلاليتها السياسية على أرباح التجارة الدولية، والإقراض المالي، أو الاستثمار في زراعة المحاصيل الزراعية التصديرية (مثل الكروم وبساتين الزيتون في منطقة البحر المتوسط). كانت المدينة تُنتج الثروة ورأس المال بذاتها، لا تكتفي فقط باستخلاصها من الزراعة الريفية. وقد وفر هذا النوع من الثروة طريقًا للسلطة السياسية مستقلاً عن العوائد التي يحصل عليها من الفلاحين. لذلك، غالبًا ما كان كبار أصحاب النفوذ الحضريون وأصحاب السلطة في الدولة أو النبلاء الريفيون في معارضة شديدة، حيث يحاول كل طرف السيطرة على ثروة وقوة الطرف الآخر أو امتصاصها.

تنوعت المدن التجارية في مدى الاستقلال القانوني والمالي والعسكري الذي تمتعت به. في أشد مراحل تطورها، كانت تتوافق مع التعريفات لـ "المدن الحقيقية" التي قدمها فيبر وبيرين. فكانت تحظى بحكومة بلدية مستقلة، وتمتلك تحصينات حضرية، وتحشد جيوشًا من المواطنين، وحتى تهزم كبار نبلاء الريف المحيط. أما في المدن التجارية الأقل تطورًا (وعادة الأقدم منها)، فلم تكن الاستقلالية الحضرية بهذه الدرجة، فعلى سبيل المثال، كانت رؤوس الأموال التجارية الحضرية تعتمد على الزيجات

بين كبار نبلاء الريف أو على الإقراض الريفي. ومع ذلك، حتى في هذه الحالات، كانت الموارد الريفية تُوظّف في استخدامات جديدة داخل البيئة الحضرية.

نشأ الدور الثقافي للمدن التجارية من إنتاجيتها الاقتصادية المستقلة واستقلالها السياسي. فقد لعبت دورًا "هتروجينيًا" قويًا جدًا. كانت معاقل لطبقة التجار وطبقات اجتماعية أخرى تستند إلى الثروة المكتسبة، في مواجهة الأرستقراطية المالكة للأراضي في الإمبراطورية الزراعية. ونظرًا لأنها كانت غالبًا تحت هجوم الأرستقراطية، أصبحت هذه المدن رمزًا للحرية والحراك الاجتماعي: "هواء المدينة يجعل المرء حرًا". وبما أنها كانت في حالة صراع، أصبحت المدن التجارية أيضًا معاقل للابتكار الثقافي. كانت الأشكال الثقافية الحضرية تؤكد على الإنجاز، وشارك السياسيون الحضريون في تحالفات فصيليه متغيرة. ونظرًا لتقلب العمليات التجارية، كانت العائلات القيادية ترتفع وتهبط بسرعة، وحكمت هذه المدن طبقات حاكمة غنية سائلة العضوية نسبيًا. كما كان الحرفيون والفقراء والتجار الصغار أكثر استقلالية مما كانوا عليه في المدن الإدارية، ومن خلال الجمعيات المهنية أو الطائفية، مثل النقابات، طالبوا ونالوا تنازلات سياسية.

على الرغم من كونها أماكن للابتكار والإنجاز والحرية والتنقل — وهي سمات تشترك بها مع المدن الصناعية — إلا أن المدن التجارية لم تكن غير شخصية أو علمانية. كانت العائلة الممتدة المؤسسة الرئيسية التي تنظم الشركات التجارية، والتحالفات السياسية، والعديد من جوانب الحياة الاجتماعية للنخبة. كما أن مؤسسات جماعية أخرى، مثل النقابات والجمعيات الدينية، ضمت سكان المدينة في جمعيات شخصية وطقسية عالية التنظيم تقلل من أهمية الفردانية والعلمانية في المدينة.

نظرًا للظروف التجارية والخصومات الطبقية الصعبة التي شكلت السياق الثقافي للمدن التجارية، فقد ثبت أنها زائلة وهشة، وعادة ما تعود تحت تدخل الدولة إلى مدن إدارية، حيث يصبح كبار التجار وثرواتهم تحت سيطرة حكام الدولة.

الثقافات الحضرية منذ النظام الرأسمالي العالمي

بدأت من القرن الخامس عشر، عصر الاكتشافات، حيث حمل الأوروبيون النظام الرأسمالي الذي كان ينمو في أوطانهم إلى أماكن بعيدة، حيث تم استغلال العمل والإنتاجية لصالح النواة الأوروبية في علاقة استعمارية غير متكافئة. وكانت النتيجة هي النظام الرأسمالي العالمي، كما يسميه إيمانويل م. والرشتاين في كتابه "النظام العالمي الحديث" (1974). شهدت مناطق العالم تخصصًا متزايدًا في الاقتصاد والإنتاج، حيث تطورت أنماط تبادل غير متكافئة بين السلع الصناعية للدول الأوروبية المتقدمة (في مركز النظام العالمي) والمواد الخام من آسيا وأفريقيا والعالم الجديد (في طرف النظام العالمي). وبحلول القرن الثامن عشر، نشأت ثقافة حضرية عالمية. وقد اتخذت أشكالًا متباينة من التنظيم الاقتصادي والسياسي والحضري في النواة

الاستعمارية وفي الطرف المُستعمر. وعلى الرغم من أن النقاش التالي يتناول الثقافات الحضرية في النواة والطرف بشكل منفصل، يجب التذكير بأنها — والأدوار الثقافية الحضرية التي تميزها — تشكل وحدة تفاعلية.

المدينة الصناعية

ظهرت المدن الصناعية بعد اكتمال تطور الرأسمالية الصناعية في الدول القومية النواة في أواخر القرن الثامن عشر. كان الدور الثقافي الحضري لهذه المدن متوافقًا جيدًا مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أصبح يهيمن على جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى. اعتمد الرأسمال على إنتاج السلع من خلال العمل بالأجر من أجل تراكم رأس المال. أصبحت المدينة مركزًا لهذه العمليات الإنتاجية وموقعًا للمصانع الصناعية التي تتم فيها عملية الإنتاج عادةً. كما كانت مسكنًا لـ "السلعة" الأخرى اللازمة لإنتاجيتها، وهم العمال الأجراء. نشأت وظائف حضرية مساعدة مثل البنوك، والتجارة بالجملة والتجزئة، والنقل، والاتصالات، لتسهيل الإنتاج في المصنع أو توفير احتياجات القوة العاملة.

تميز نمو المدينة الصناعية بزيادة سريعة في السكان نتيجة للهجرة الداخلية. نشأت أبرز مظاهر الأشكال الثقافية الحضرية في الأحياء التي استضافت العمال الحضر الجدد. تجمعت في المدينة مجموعات سكانية ذات خصائص ثقافية متنوعة جدًا، مثل الأيرلنديين في وسط إنجلترا أو المجموعات العرقية المتعددة التي شكلت بوتقة انصهار أمريكية حضرية. غالبًا ما وفرت الروابط العرقية والإثنية سلاسل الهجرة، وساعدت المهاجرين الجدد في العثور على وظائف، وسكن، وصداقة في بيئة جديدة. وغالبًا ما نتجت عن هذه الروابط أحياء حضرية مفصولة عرقيًا بين الطبقة العاملة.

تميز هذا التجمع السكاني الحضري بنمطين متناقضين من التنظيم والصراع. نشأ النمط الأول من الاستيطان الكثيف للطبقة العاملة في المدينة الصناعية. ساعد التجمع السكني في تنظيم احتجاجات واسعة النطاق للطبقة العاملة بهدف تحسين ظروف العمل والأجور. أما النمط الآخر المتناقض فكان يتمثل في الانغلاق العرقي أو الإثني والتنافس داخل الطبقة العاملة. وغالبًا ما شكّل الفصل السكني العرقي أو الإثني الأساس للتنافس بين أعضاء الطبقة العاملة على الوظائف والمواقع الحضرية القريبة من أماكن العمل. من الخصائص النموذجية أن تحرس مجموعة عرقية في المدينة الصناعية حيّها من غزو مجموعة أخرى— أو في أوقات النمو الاقتصادي السريع والتنقل الاجتماعي، تحدث "الخلافة العرقية"، حيث تنتقل مجموعة عرقية صاعدة إلى حي جديد يتركه سكانه الأصليون. عادةً ما يحدث الاحتفاظ بالهوية العرقية أو الإثنية أو تعزيزها في المدن الصناعية تحت هذه الظروف.

تعتبر المدينة الصناعية نقطة النهاية لعمليتين متعارضتين تنبعان من الطابع الرأسمالي للمجتمع الأوسع: الاستثمار الرأسمالي في العقارات الحضرية بهدف تحقيق الربح، والصراع الطبقي. تؤدي العملية الأولى إلى إخضاع البيئة البشرية والطبيعية لمصالح تراكم رأس المال؛ أما العملية الثانية فتؤدي إلى تشكيل جمعيات أحياء حضرية، وجمعيات عرقية، وأنواع أخرى من التحالفات الطبقية التي تنظم المقاومة المحلية لهذا الاستغلال الربحي. بذلك تصبح المدينة ساحة معركة لهذه القوى المتضادة. درس كاستيلز في كتابه "المدينة والجذور الشعبية" (1983) مجموعة من الحركات الاجتماعية في المدن الصناعية الأمريكية والأوروبية المعاصرة التي نشأت في مقاومة عقلانية الرأسمالية للبيئة الحضرية. يمكن أن تأخذ المقاومة أشكالًا مختلفة، لكنها تشمل محاولات الحفاظ على الخدمات العامة أو الأماكن العامة لقيمتها الاستخدامية ضد العقلانية الرأسمالية التي تسعى لخصخصتها ووضع ثمن عليها — أي أن هذه المقاومة تهدف إلى جعل البلديات، وليس الشركات الخاصة، مسؤولة عن توفير مدارس جيدة، ومرافق ترفيهية، ومتاحف، وحدائق. وتتضمن أشكال المقاومة الأخرى محاولات الحفاظ على الهوية

الثقافية للأحياء والثقافات الفرعية ضد التهجير السكني ومحاولات تطوير اللامركزية الحضرية بحيث يتولى السكان الحضر السيطرة على بيئتهم المعيشية.

مدينة الاتصالات الجماهيرية

تبدو المدينة الصناعية، تماشيًا مع صعود وتوطيد الرأسمالية في دول النواة الغربية الأوروبية وشمال أمريكا، في طريقها السريع نحو الاستبدال بما يُطلق عليه "مدينة الاتصالات الجماهيرية" في الدول الصناعية المتقدمة. مدن مثل نيويورك، لندن، طوكيو، وغيرها من المدن الكبرى تؤدي دورًا ثقافيًا رئيسيًا كمراكز للسيطرة الإدارية، استنادًا إلى تقنيات الاتصالات الجماهيرية المتقدمة ومعالجة البيانات، التي تتحكم في أنشطة التصنيع المنتشرة على نطاق واسع. أما المراكز الحضرية القديمة للتصنيع في قلب النظام الرأسمالي، مثل برمنغهام في إنجلترا، ديترويت، وغلاسكو، فقد تراجعت أهميتها مع انخفاض دورها في الإنتاج الصناعي.

يرتبط التحول نحو مدينة الاتصالات الجماهيرية بالتغيرات في الثقافة الحضرية للنواة التي أحدثتها تحولات النظام العالمي منذ بداية القرن العشرين. يرتبط هذا التطور بما يسمى بـ"الرأسمالية المتأخرة"، أو "الرأسمالية الاحتكارية"، أو "دولة الرفاهية"، وهي تسميات تشير إلى الاعتماد على استثمار رأس المال من النواة لتوليد الإنتاج الصناعي في الأطراف، عادةً عبر مؤسسات الشركات متعددة الجنسيات. يتجه الدور الثقافي للمدن النواة بعيدًا عن التصنيع، حيث أصبحت تستضيف وسائل الاتصال المتقدمة وتحليل البيانات اللازمة لإدارة هذا الإنتاج الصناعي العالمي.

لم تعد مدينة الاتصالات الجماهيرية مكانًا رئيسيًا لعمالة الطبقة العاملة الصناعية، بل أصبح أولئك الذين يعملون أساسًا في الصناعة والتكنولوجيا العالية والخدمات (الطبقة الوسطى) هم من يحددون الأشكال الثقافية الحضرية. على سبيل المثال، أصبحت التمدد الضاحي والتجديد الحضري، وهما نمطان سكنيان حضريان مميزان للطبقة الوسطى، أشكالًا ثقافية هامة في هذه المدن. كلاهما يعكس أهمية الطبقة الاجتماعية الجديدة وتوفير الفضاءات الحضرية الجديدة (الضواحي) أو تجديد القديمة (مناطق المدينة الداخلية المجددة). ومرة أخرى، تمثل هذه المواقع الحضرية الجديدة المجتمع الرأسمالي الأكبر، باعتبارها أماكن لصنع الأرباح وساحات للصراع الطبقي. يجادل هارفي في كتابه "الوعي والتجربة الحضرية" (1985) بأن عملية التمدد الضاحي النموذجية للمدن الأمريكية، خصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية، كانت مدفوعة بالحاجة إلى تعزيز نمط حياة جديد للاستهلاك لإبطال مشاكل الإنتاج الرأسمالي الزائد. كما ساهمت في تقليل العنف الطبقي عن طريق توزيع السكان بعيدًا عن الأحياء الداخلية القديمة والكثيفة. ومع ذلك، فإن هذه الضواحي، بمجرد إنشائها في خدمة تحقيق الربح الرأسمالي، يمكن أن تصبح مواقع للمقاومة ضد المزيد من عقلنة الرأسمالية للمساحات الحضرية وضد التسلل التدريجي لدولة الرفاهية في صنع القرار المحلي.

مع استمرار تطور الدور الثقافي الحضري لمدينة الاتصالات الجماهيرية في المجتمعات الصناعية المتقدمة وتصدير الإنتاج الصناعي، يجب على أي تصنيع حضري مستمر أن يواجه منافسة السلع المستوردة. تطورت وسائل جديدة لاستخدام العمالة الحضرية لجعل الإنتاج أكثر جدوى من حيث التكلفة. على سبيل المثال، يُترك التصنيع للفئات الدنيا من السكان الحضريين، سواء كانوا مهاجرين غير شرعيين، مثل المكسيكيين أو الهايتيين في الولايات المتحدة، أو الأكثر حرمانًا من السكان الوطنيين، مثل الأمريكيين من أصل أفريقي، أو العمال الأجانب، مثل الأوروبيين الشرقيين أو الأتراك في فرنسا، الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة. غالبًا ما يتم تصنيع ما كان يتم سابقًا في المصانع داخل المنازل كوسيلة لتقليل التكاليف، وخاصة بتجنب اللوائح الحكومية والضرائب. وبسبب عملهم في المنازل أو كونهم مهاجرين غير شرعيين أو تعرضهم للتمييز العنصري، فإن هؤلاء العمال يفتقرون إلى الحماية القانونية والدعم الاجتماعي. في ظل هذه الحالة من انعدام الأمان الكبير، يعتمدون على شبكات كبيرة من التعاون المتبادل، حيث يشترك الفقراء في مخاطر الفقر فيما بينهم. تعكس حالتهم المزرية ومحاولاتهم للحصول على الأمان ممارسات سكان الأحياء الفقيرة في المدن النيوليبرالية، كما سيُشرح لاحقًا.

الثقافات الحضرية الاستعمارية والنيوليبرالية

المدينة الاستعمارية

ظهرت المدن الاستعمارية في المجتمعات التي وقعت تحت سيطرة أوروبا وشمال أمريكا في فترة التوسع المبكر للنظام الرأسمالي العالمي. تطلبت العلاقة الاستعمارية تغيير إنتاجية المجتمع الاستعماري لكي يمكن تصدير ثروته إلى دول النواة، وقد ركزت المدن الاستعمارية هذه الوظيفة. كان دورها الثقافي الرئيسي هو احتضان مؤسسات هذه العلاقة غير المتكافئة: المؤسسات السياسية الاستعمارية — البيروقراطيات، الشرطة، والجيش — التي من خلالها حكمت النواة المستعمرة، والهيكل الاقتصادي — البنوك، التجار، والمقرضين — الذي استنزف الثروة من المستعمرة إلى النواة.

تمثل بومباي وكلكتا تحت الحكم البريطاني، والمدن الأوروبية التجارية في الصين وغرب أفريقيا، والمراكز الحضرية البريطانية في شرق أفريقيا والهولندية في شرق الهند لجمع المحاصيل الزراعية — من القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين — هذا النوع الحضري. قامت دول النواة الرأسمالية بزراعة المدن الاستعمارية كنمو جديد داخل المجتمعات الدولة ما قبل الرأسمالية الموجودة في العديد من مناطق العالم، كما غيّرت هذه المجتمعات بجعلها مشاركين غير متكافئين في النظام الرأسمالي العالمي. شكّلت الثقافة الحضرية الناتجة مزيجًا جديدًا من النواة والطرف، بخصائص غير موجودة في أي من الثقافتين الأصليتين.

كان هذا المزيج الجديد واضحًا أكثر في الطبقة النخبوية من سكان المدينة الاستعمارية وأشكالها الثقافية. على سبيل المثال، ظهرت طبقات جديدة وأنماط حياة حضرية بين السكان الأصليين. غالبًا ما تطلب الدور الثقافي للمدينة الاستعمارية إنشاء طبقة حضرية وسطى دنيا أصلية من التجار، والمقرضين، والموظفين المدنيين، وغيرهم ممن تم تعليمهم لخدمة النظام السياسي والاقتصادي الاستعماري. على سبيل المثال، كان توماس بابينغتون ماكولي، المسؤول البريطاني الهندي في منتصف القرن التاسع عشر، يأمل في إنشاء نخبة من خلال التعليم على النمط الغربي تكون "هندية في الدم واللون، ولكن إنجليزية في الذوق والرأي والأخلاق والعقل."

من خلال مؤسسات حضرية جديدة مثل المدارس، وجمعيات الرفاه، والجماعات الإصلاحية الطائفية أو العلمانية. وبعد جيل تقريبًا، شكلت هذه الطبقة، التي تحولت بفعل هذه المؤسسات الحضرية، غالبًا قيادة الحركات القومية المناهضة للاستعمار. وهكذا، أصبحت المدينة الاستعمارية، التي بدأت كأداة للاستغلال الاستعماري، وسيلة للاحتجاج المناهض للاستعمار من خلال هذه الطبقة الوسطى الدنيا والمؤسسات الثقافية والمدارس والصحف وغيرها من الأشكال الثقافية الحضرية التي أنشأتها.

بعد الحرب العالمية الثانية، حصلت العديد من الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا على استقلالها. وعلى الرغم من أنها لم تعد مستعمرات سياسية مباشرة للدول الغربية، فإن هذه الثقافات الحضرية ومدنها استمرت في علاقة اقتصادية تبعية مع الدول الصناعية المتقدمة.

المدينة النيوليبرالية

أحدث نوع من التطور الحضري في أطراف النظام الرأسمالي العالمي، أو ما يُسمى غالبًا بالعالم الثالث، هو المدينة النيوليبرالية. نشأ هذا النوع الحضري في سياق تطور الرأسمالية الاحتكارية ومدينة الاتصالات الجماهيرية في النواة. لقد خلق رأس المال التصديري من الدول الصناعية المتقدمة تجمعات إنتاج صناعي في مدن العالم الثالث، مما أدى إلى تكرار العديد من الأدوار الثقافية التي لعبتها المدينة الصناعية في النواة. توجد مصانع حضرية وعمالة بأجور مقيمة في المدينة. وهناك بنية تحتية متطورة للنقل والاتصالات الحضرية التي من خلالها يتم توزيع هذه السلع والعمالة. كما توجد هجرة واسعة إلى المدن من المناطق الريفية المجاورة.

ومع ذلك، لا تكرر المدينة النيوليبرالية بالضبط الدور الثقافي للنمط الحضري الصناعي بسبب علاقتها التابعة مع النواة. الفرق الرئيسي هو أن السلع المنتجة في المدن النيوليبرالية عادة ما تكون موجهة للتصدير وليس للاستهلاك المحلي، باستثناء ربما طبقة نخبوية صغيرة محلية. لا تخدم المدينة النيوليبرالية الأرياف الأصلية؛ بل تخدم الاقتصاد العالمي الأوسع. وتعتبر المناطق الريفية المحيطة مهمة فقط لأنها توفر إمدادات كبيرة ومتاحة بسهولة من العمالة.

يختلف التحضر الواسع النطاق في المدينة النيوليبرالية عن التحضر الذي ميز المدينة الصناعية سابقًا. يؤدي هذا التحضر إلى ظهور ما يُعرف بالاقتصاد غير الرسمي في هذه المدن. يتكون الاقتصاد غير الرسمي من الخدمات والمنتجات الحضرية التي يقدمها أفقر سكان المدينة النيوليبرالية، مثل الباعة الصغار، وصبيان تلميع الأحذية، والعاملين في المنازل، وجامعي الخردة، وغيرهم ممن يشكلون طبقة من المنتجين والبائعين الصغار للسلع. الصورة السائدة لهؤلاء الأشخاص سلبية للغاية؛ فهم يعتبرون هامشيين في المدينة، وعادة ما يكونون عاطلين عن العمل وغالبًا ما يُنظر إليهم كمجرمين، غير متحفزين وغير

قادرين على الاندماج في الحياة الحضرية، وتتميز ثقافتهم بـ "ثقافة الفقر" التي تجعلهم يقبلون في الوقت نفسه حالتهم المزرية ويبقون فيها. وغالبًا ما يُقال إن هامشيتهم تتجلى في الأحياء العشوائية، ومدن الصفيح، أو المستوطنات العشوائية التي يبنونها على أطراف المدينة والتي تشوهها. هذه "أسطورة الهامشية"، كما تسميها جانيس بيرلمان (The Myth of Marginality, 1976)، تُغفل أهمية سكان هذه الأحياء في تحديد طبيعة المدينة النيوليبرالية.

لكي تنافس السلع المصنعة في مدن العالم الثالث بنجاح في السوق العالمية، يجب أن تكون أسعارها أقل من أسعار السلع المماثلة المنتجة في النواة الاقتصادية. يُخفض أجر العمل في القطاع الصناعي لهذه المدن بشكل كبير لأن العديد من الخدمات والسلع الصغيرة التي يحتاجها العمال الأجراء تُزود عبر الاقتصاد غير الرسمي. كما تشير لاريسا لومنيتز في كتابها "الشبكات والهامشية: الحياة في حي فقير مكسيكي" (1977)، فإن المهاجرين الريفيين الجدد وسكان الأحياء العشوائية يعملون كخدم، وبستانيين، وعمال صيانة للعمال الصناعيين والطبقة الوسطى بتكاليف أقل بكثير مما ستكلفه هذه الخدمات إذا قُدمت من قبل القطاع الرسمي (مشابه للعمل المنزلي ورعاية الأطفال التي تُقدم بأجور أقل من الحد الأدنى في دول النواة).

الاقتصاد الحضري غير الرسمي لا يوفر أمانًا، وقد اضطر سكان الأحياء العشوائية في المدن النيوليبرالية إلى تطوير وسائل ثقافية للبقاء في وجه الصعوبات التي غالبًا ما تواجههم. بدلًا من أن تكون هذه الأحياء أماكن للانحلال الاجتماعي، فإنها تتكون من شبكات متماسكة من العلاقات والاعتماد المتبادل، تستند إلى روابط عائلية، وعرقية، وطائفية، أو شبكات صداقة مُرَبّاة بعناية. تساعد هذه الشبكات من يعانون من نقص مؤقت في المال وتوفر بعض الأمان لأولئك غير المحميين اقتصاديًا، الذين لا يتمتعون بأمان وظيفي ولا مؤسسات رفاهية يعتمدون عليها، نظرًا لعملهم في القطاع غير الرسمي.

هذه الشبكات، التي هي في الحقيقة تكيّفات مع متطلبات المدن النيوليبرالية، غالبًا ما تظهر كإرث من الخلفيات الفلاحية أو الريفية لسكان الأحياء العشوائية — فهم يُقال عنهم إنهم "حضر فلاحون" أكثر من كونهم حضريين حقيقيين، وهذه الصورة تعزز بشكل خاطئ فكرة هامشيتهم. الهوية القبلية التي توجد بين المهاجرين الحضريين الجدد في المدن الإفريقية هي في الواقع حالات من "إعادة القبلية"، أي تعزيز أو إعادة تعريف الهوية القبلية لتشكيل شبكات بين المهاجرين الحضريين للمساعدة المتبادلة. وبالمثل، قد لا تختفي شبكات العائلة الممتدة في المدينة؛ بل أصبحت أوسع وأقوى بين سكان الأحياء العشوائية في المكسيك، على سبيل المثال. يمكن أن تلعب الهويات الطائفية الجديدة دورًا مماثلًا: فقد أظهر بريان روبرتس في كتابه "مدن الفلاحين" (1978) أن نمو الطوائف الخمسينية وغيرها من الطوائف البروتستانتية في غواتيمالا يلبي حاجات لشبكات الدعم المتبادل في الأحياء الفقيرة ولأولئك الذين لا يمتلكون روابط عائلية.

على الرغم من أن سكان الأحياء العشوائية في الاقتصاد غير الرسمي يعانون من الفقر وانعدام الأمان، إلا أنه ليس من المؤكد قدرتهم على التنظيم والنضال من أجل تحسين ظروف المعيشة الحضرية كما فعل العمال الأجراء في المدن الصناعية. ففي حين جادل بعض الباحثين بوجود إمكانية ثورية لهذه الطبقة، يعتقد آخرون بأنها لا تشكل بروليتاريا ولن تشارك في مواجهة ثورية. حقيقة أن سكان الأحياء العشوائية "يعملون لحسابهم الخاص" ولا يدخلون في علاقة أجرية مع السكان الحضريين الذين يقدمون لهم الخدمات، يبدو أنها تحد من التناقضات الطبقية. علاوة على ذلك، غالبًا ما يرى كل من الطبقة الوسطى وسكان الأحياء العشوائية أعداءهم الحقيقيين في الدول الإمبريالية الغربية أو في الحكومات الوطنية التي يُعتقد أنها متواطئة مع رأس المال الدولي. وهذا الإدراك يعترف بأن معاناة جميع الطبقات في المدينة النيوليبرالية ترتبط أكثر بالعلاقات الاقتصادية الخارجية في الاقتصاد العالمي من استغلال الطبقات داخل المدينة.

المدن والثقافات

في السبعينيات، ناقش علماء الأنثروبولوجيا ما إذا كان ينبغي عليهم التركيز على الدراسات الدقيقة للفقراء أو المهاجرين الجدد في المدينة — ما يسمى بـ "الأنثروبولوجيا في المدينة" — أو على الدراسات الكبرى للمدينة ككل — "الأنثروبولوجيا عن المدينة". وبعد عشر سنوات، تم حسم النقاش بظهور موجة من الدراسات التي لم تركز على المستوى الدقيق أو الكلي، بل على الروابط التي تربط بينهما، أي شبكات العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تربط الحي العشوائي، أو الحي الفقير، أو الحي السكني بالمدينة، بل وحتى بالعالم الاقتصادي العالمي.

في الثقافات الحضرية بعد تأسيس النظام الرأسمالي العالمي، تتكون هذه الشبكات من خيوط اقتصادية وسياسية وثقافية تربط مدن الاتصالات الجماهيرية في النواة مع المدن النيوليبرالية في العالم الثالث ضمن نظام عالمي من العلاقات السياسية والاقتصادية غير المتكافئة. بالنسبة للثقافات الحضرية ما قبل الرأسمالية، كانت هذه الشبكات تتألف من تفاوتات في القوة والثروة والهيمنة الثقافية داخل الثقافة الحضرية. وتؤثر هذه الشبكات المختلفة في أدوار ثقافية حضرية متنوعة وأشكال ثقافية مختلفة.

كما كان علماء الأنثروبولوجيا الحضرية في السبعينيات قلقين بشأن مساهمة دراساتهم للثقافات الحضرية في المفهوم الأنثروبولوجي العام للثقافة. فقد أطلق أوسكار لويس جدلاً حول طبيعة الثقافة عندما قدم مفهومه عن "ثقافة الفقر الحضرية". كان يعتقد أن ثقافة الفقر تنشئ الفقراء على اللامبالاة السياسية، والإشباع الفوري، وتفكك الأسر، والاستجابات السلبية لمآسيهم الاقتصادية، وجادل بأن الفقراء لا يمكنهم التخلص من هذه الثقافة المعيقة حتى وإن توقفوا عن كونهم فقراء. كما كشفت مراجعة علمية واسعة لمفهوم ثقافة الفقر عن حدود المفهوم الأنثروبولوجي التقليدي للثقافة الذي استند إليه. وأكدت هذه المراجعة أن هامشية الفقراء ليست نتيجة لثقافتهم المتداخلة داخليًا، بل نتيجة لظروفهم المادية السيئة المفروضة عليهم ضمن النظام العالمي (كما في حالة أبحاث الأحياء العشوائية المشار إليها أعلاه). وبمواجهة هذا النقد، تحولت الفكرة التقليدية للثقافة — التي كانت تعتبرها مجموعة ثقيلة من التقاليد التي تجبر الأفراد على التصرف بطرق معينة — إلى تصور الإنتاج المستمر للثقافات (الحضرية أو غير الحضرية) من خلال العمل البشري المستمر — أيدي عاملة وعقول — استجابةً للظروف المادية للحياة اليومية.